الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

19 **جماد الثانى** 1436 –8 **إبريل** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان فى العالم	21

مبادرة ذاتية من "الجهني" تتحول إلى عمل مؤسسي

سجينات في ثوب الزفاف: حررونا من شكوك الماضي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150408/Con20150408763724.htm

تحقيق: نصير المغامسي

عادة.. لا يتردد الرجل كثيرا في الانفصال عن زوجته وتطليقها والتبرؤ من احدى محارمه اذا ما ولجت احداهن السجن لأي سبب كان. في عرف المجتمع كيف للرجل القبول بالزواج من سجينة او حتى مجرد التفكير في مثل هذه الخطوة، رغم أن النساء هن الأكثر شجاعة في الاقتران بسجناء.. بل ومحكومين بالقصاص!

فهد سعد الجهني.. مواطن ميسور الحال ماديا، زوج لثلاث انجب منهن عددا من البنات والبنين المتفوقين في عدة مجالات علمية وعملية وأخذ على عاتقه تطبيق فكرة الزواج من سجينة كي يلتمس منه الاخرون التجربة والشجاعة في الستر على «خريجة سجون»، واعادة تأهيلها ودفعها الى الحياة مجددا.

يقول فهد عن خطوته الشجاعة: ظللت اتساءل دائما عن مصير فتيات سجينات.. الى أين يذهبن اذا ما أفرج عنهن ورفضت أسرهن استقبالهن، من يعولهن وهل يدفعهن رفض المجتمع لهن الى تكرار ذات الاخطاء التي ادخلتهن السجن؟ هل يحق لها؟

يضيف فهد التساؤلات ويقول: لماذا لا نشرع للسجينات التائبات ابواب المستقبل طالما أن الله سبحانه وتعالى يقبل التوبة من عباده فلماذا نوصد في وجوههن ابواب التوبة ونحرمهن فرصة البدء من جديد،ولماذا نتغاضى عن نفس الخطأ من الرجل ونتوقف كثيرا اذا ماكانت المذنبة امرأة.

لطالما فكرت كثيرا في أخطاء فتياتنا القابعات خلف القضبان فمن المؤكد أن السجن مدعاة للتوبة والاقلاع عن الخطأ وعدم تكراره فهل يحق للسجينة التائبة ان تتزوج لتكون سببا في بناء اسرة مسلمة مستقرة وفي اشاعة الفرح وحياة زوجية سعيدة؟

كل ذلك دفعني أن اطرح فكرة زواجي من «سجينة»، طرحت الأمر بين يدي علماء ودعاة أفاضل فباركوا لي الفكرة واخذوا بيدي لتطوير الفكرة الى انشاء جمعية تعنى بالسجينات المفرج عنهن وشرعت الآن في مخاطبة المسؤولين بوزارة الشؤون الاجتماعية.. وبالمهتمين بهذا الجانب وسأعمد الى مخاطبة الجهات المعنية الاخرى لترشيح سجينة من المتوقع الافراج عنها وتفكر جديا بالبدء من جديد والارتباط وتكوين أسرة.

فهد يختم: السجينة هي محور مشروعي للزواج وانشاء جمعية تعني بتزويج السجينات وهو ما أسعى الى تدشينه في الايام المقبلة وسأعمل على توفير الاشتراطات اللازمة في الراغبين، لضمان حقوق السجينة المادية وتهيئة الظروف المحيط بها كي تكون عماد للأسرة السعيدة.

العون على الستر

عن الاقتران بسجينة يقول المأذون الشرعي زياد سعد المعاوي: الزواج بسجينة تأكيد على توبتها عن الخطأ الذي ادى بها الى دخول السجن، ولا يعني الارتباط بسجينة سابقة الوقوع في شرك الخوف والارتياب من تكرار ماضي السجينة. وكم من شخص اقترف اخطاء اكبر من خطأ الفتاة الذي ادخلها السجن وستره الله سبحانه وتعالى فلماذا لا نكون عونا على الستر ومساعدة اولئك الفتيات على بدء حياة جديدة. واضاف أن هناك من اولياء الامور من يريد الستر لابنته التي وقعت في الخطأ. فيصارح شابا يتوسم فيه الستر بذلك فيقبل الشاب وهي حالات شائعة في مجتمعنا الخير.

واستطرد المعاوي متسائلا: لماذا لا نقيس هذه التجارب على امر السجينات اللائي طهرهن السجن فأعلن ندمهن وتوبتهن وعزمهن على بدء حياة جديدة.. لماذا تتوقف مبادراتنا الخيرة حين نصل الى السجن ومن فيه.

واستعرض المعاوي تجاربه في اجراء عقود الزواج على السجينات بالقول: شهدت حالتين من هذا النوع لكنها ليست لسجينات سابقات بل كان الامر يتطلب عقد الزواج على السجينة والسجين، حتى يمكن الافراج عنها فعدم وجود عقد زواج لدى الطرفين ادى بهما للسجن.

حقوق وواجبات

في هذا الشأن يقول الدكتور عمر زهير حافظ المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إنه لا يجب وضع السجينة السابقة في اطار خاص من المعاملة حتى لو تم الارتباط بها، طالما افرج عنها واصبحت تتمتع بحريتها وحقوقها التي كفلها الاسلام. وبانتهاء محكومية السجينة تعود الفتاة او المرأة الى حياتها المعتادة ولا يجوز الحكم عليها مجددا باعتبارها سجينة سابقة بل من خلال اخلاقها وتعاملها مع المجتمع، وهو ما قد تولد منه فرص الزواج بها ففي نهاية الامر تظل السجينة المفرج عنها «انسانة» لها ما لها من حقوق.. وعليها واجبات نحو اسرتها والمجتمع.

عقوبة أبدية

يقول الباحث الشرعي فيصل عوض أن العقوبة أيا كانت هي ردة فعل لسلوك سيئ، فعمليا إذا انتهت كفارتها من السجن أو بأي عقوبة أخرى يجب التعاطي معها كفرد عادي فكل واحد منا معرض للخطأ وإذا دفع ثمن الخطأ نبدأ عملية تأهيله، رجلا كان او امرأة، ليعود للمجتمع وهو بكامل إمكاناته وعطائه. لكن بعض الاسر تضع قوانين وضعية تعاقب بها بناتهن ونسائهن فجعلت العقوبات أبدية، إما بحبسهن حبسا مطلقا أو هجرهن للابد ولو قلبنا عدسة الرؤية على الرجال في مختلف اعمارهم وطبقاتهم الاجتماعية لوجدنا العكس في كل امورهم ومنها حقهم في التوبة والزواج. ولم يحرم الشرع أبدا الزواج بعد عقوبة مستحقة أو توبة نصوح، إلا ما كان فيها تحريما بنص شرعي.

الباحث فيصل عوض يدعو الى تصحيح النظرة لأخطاء البنات والنساء وضرورة منحهن حقوقهن بما شرع الله تعالى لسد ثغرات وفجوات المجتمع على مختلف طبقاته ومنع مزيد من إفرازاته المنحرفة وتمنح المجتمع مزيدا من الأمن والاستقرار والسعادة.

على النسق ذاته، يرى فهد عوض الزايدي إمام مسجد عبدالرحمن بن عوف في جدة ان النظر بعين الرحمة والشفقة على كل من أخطأ في حق نفسه وحق دينه ومجتمعه أمر واجب على كل ناصح صادق يرجو الله والدار الآخرة فرعاية وعناية المجتمع المسلم لشريحة من الأخوات وبنات المسلمين اللاتي وقعن يوما من الأيام في حبائل الشيطان وأخطأن حتى أوصلتهن النفس الأمارة بالسوء خلف القضبان واجبة. فهؤلاء انتهى عقابهن الشرعي وحان وقت ساعة خروجهن من الحبس، لكنهن لم يجدن من يتولى أمرهن بعد الله حتى أصبحت حياتهن تميل لليأس من صلاح أنفسهن واستقامة سلوكهن وكل ذلك بسبب نظرات الشامتين التي أشبه ما تكون بالإبر. فالواجب علينا أن نعنى بأمر هؤلاء الفتيات وأن يأخذ المجتمع بأيديهن للخروج بهن من هذه الوعكة الاجتماعية للسير بهن نحو حياة جميلة تغمرها إشراقة أمل وبناء مستقبل آمن من جميع المخاوف النفسية التي غالبا ما يرتاب منها السجناء من مجتمعهم عند قرب انتهاء محكومياتهم.

رسالة إلى المجتمع

في رسالة للمجتمع يقول فهد الزايدي: ليعلم المجتمع أن هذه السجينة قد وقعت في شراك الخطأ بعد أن خدعها الشيطان والنفس الأمارة بالسوء فلا ينبغي لنا أن نكون عائنا للشيطان عليهن فيجب علينا الأخذ بأيديهن لتكون السجينة بعد خروجها فتاة صالحة نافعة لمجتمعها ترعى زوجها وتحفظ بيتها وتربي أطفالها فبهذا الدعم تصبح تلك السجينة لبنة صالحة وبصلاحهن يصلح مجتمع بأسره وكل ذلك حصل بعد فضل الله عليهن ثم فتح باب الأمل لهن ودلالتهن للسير في الطريق القويم من خلال اتباع المنهج المستقيم حتى نصل بهن لشاطئ الأمان وجعلهن يفتحن صفحة بيضاء تسر الناظرين ينسين من خلالها ما مضى لهن من وقوع في أوحال الزلل واقترافهن الخلل انطلاقا من باب الذي لا يوصد بابه حين قال (وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى) وقوله صلى الله عليه وسلم (التائب من الذنب كمن لاذنب له) وقوله (التوبة تجب ما قبلها) فهذا هو واجب الأمة المتراحمة تجاه كل من وقع فريسة ذنب أو ضحية لخطأ بألا يعنف عليه وألا تغلق الأبواب دونه وألا نكون سببا في تقنيطه من رحمة الله وأن لكل حصان كبوة.. فمن الذي ما أساء قط.. ومن الذي له الحسنى فقط.

آباء رافضون

نسرين أبو طه مسؤولة في دار الحماية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أكدت وجود العديد من الطلبات التي يرغب اصحابها الارتباط بالسجينات المفرج عنهن واللائي يقمن في الدار بسبب رفض ذويهن استقبالهن واستلامهن. وقالت إنه منذ انشاء دار الضيافة منذ قرابة ثلاث سنوات وقفت على زواج ثلاث سجينات وهن يعشن الان حياة مستقرة وسعيدة.

وفي العادة يرفض اولياء الامور التجاوب مع رغبات بناتهم السجينات بالزواج ولذا يرفع الامر الى الحاكم الاداري ومنه الى القضاء الذي يقف مع تحقيق رغبة السجينة السابقة في تكوين اسرة.

وأوضحت نسرين إن الاجراءات التي يجب على من يرغب الارتباط بفتيات دار الحماية تتمثل في أن تنطبق عليه اهلية الزواج عبر التحقق من دخله المادي واجراء المقابلة الشخصية الى جانب احضار شهادة تزكية من عمدة الحي ومن يعيش معهم. ومن ثم تأتي مراسم الزفاف التي تنحصر اقامتها داخل الدار ويشارك فيها رئيس الدار والاخصائيات الاجتماعيات ونادرا ما يشارك فيها ولي امر العروس.

وتضيف «نحن نسعى ونعمل جاهدين على تغيير نظرة المجتمع نحو الفتيات المفرج عنهن من السجن، والحمد لله هناك تجاوب من بعض الاسر لكن الاغلبية ترفض الصفح عن بناتهم. ونسعى للاخذ بيد فتياتنا لبدء حياة جديدة، فجميعنا يخطئ والله يقبل التوبة عن عباده، لذا يجب أن نصفح وإلا اسلمنا فتياتنا للضياع بسبب خطأ الماضي».

تأمين شروط شرعية لزيجات السجن

مدير عام السجون السابق اللواء الدكتور علي حسين الحارثي أشار في عدة لقاءات إلى أن نسبة زواج السجينات ضئيلة داخل السجون بسبب أن هذه الزيجات تتطلب توفر ظروف معينة. مضيفا بأن إتمام هذه الزيجات يتطلب تأمين الشروط الشرعية والمحددة في قبول الطرفين وموافقة ولي الأمر وحضور الشهود. وأضاف الحارثي أنه في حالة عدم موافقة ولي الأمر تبذل إدارة السجن جهوداً حثيثة لإقناعه أو التنسيق مع الجهات القضائية لتحقيق رغبة الطرفين، وأنه بإمكان الشخص الراغب في الزواج التقدم لإدارة السجن ولأهل الخير أو عن طريق لجان إصلاح ذات البين حيث تتولى إدارة السجن عن طريقها مسؤولية التنسيق مع السجينة وأهلها.

«أشواق» ترغب في التحرر من شلة الفساد

موضوع الزواج من سجينة والذي طرحه «علنا» المواطن فهد الجهني جاء التجاوب معه كبيرا من وسائل الإعلام ومن المؤيدين للفكرة لكن تجاوب السجينات .. كان الأهم.

تقول السجينة «أشواق»: إنها تمكث في السجن بعد أن أفرج عنها في المرة الأولى حيث وقعت في نفس أخطائها السابقة ولم تجد من يحتويها حين استعادت حريتها، بل على النقيض من ذلك وجدت نظرات الشك والريبة في محيطها الاجتماعي.

وتضيف «أشوق»: بعض أفراد الشلة كانوا ضحايا مثلي لكنهم أمعنوا في السير على طريق الفساد والانحراف الأخلاقي أما أنا فلازلت أقف حيث أنتظر فرصة التغيير للأفضل، وها أنا أسمع عمن يرغب في مساعدتي لتحقيق ذلك وأتمنى من الله التوفيق.

«أريد بناء أسرة سعيدة.. ليست كأسرتي المسؤولة عما أنا فيه فهي ترفض استلامي من السجن ولا أريد أن أقضي فيه بقية حياتي.. يكفي ما أعيشه من فراغ كان من أهم الأسباب التي دفعتني للخطأ ودفع الأخريات للوقوع في شرك الانحراف».

بعد إصابتها بشلل نصفي إثر حادث منذ3 سنوات

حقوق إنسان عسير تعيد خادمة سريلانكية لبلادها

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م
http://sabq.org/Ks3gde

نادية الفواز- سبق- أبها:
تدخل فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير لترحيل الخادمة السريلانكية "سنتي ماريا" إلى بلادها بعد جهود بذلت في سبيل منحها حقوقها كاملة.
وقال المشرف على هيئة حقوق الإنسان بعسير الدكتور هادي اليامي لـ"سبق": "الخادمة كانت ترقد في مستشفى المدني بخميس مشيط لمدة ثلاث سنوات بسبب إصابتها في حادث مروري وهي برفقة أسرة سعودية، حيث أصيبت بشلل نصفي".
وأضاف: "القسم النسائي بالهيئة عمل على إنهاء كافة الإجراءات والترتيبات اللازمة لترحيلها إلى بلادها، تحت إشراف الباحثة القانونية بالهيئة، ومخاطبة الإمارة".
وأردف: "قسم الخدمة الاجتماعية بالمستشفى المدني بخميس مشيط ساعدنا في أداء هذه المهمة وإعادة حقوق الخادمة إليها".
وأشار إلى تضافر جهود العديد من الجهات الحكومية في سبيل إنهاء هذه المعاناة، لافتاً إلى أن منتسبات "الهيئة" حرصن على توديع "ماريا" في مطار أبها بباقات الورود.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مفتي المملكة: السجن ليس إذلالاً للمذنب

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - أحمد الجروان
دعا المفتي العام للمملكة رئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ إلى الصبر والحلم عند التعامل مع السجناء، وتثقيفهم، وتعليمهم الحِرَف التي يستفيدون منها بعد خروجهم من السجن.
وقال المفتي خلال كلمة ألقاها أمس، في الملتقى السنوي الأول للشؤون الدينية الذي نظمته المديرية العامة للسجون في الرياض تحت عنوان «الدعوة في السجون.. بصيرة واتباع»: «إن السجن ليس إذلالاً للمذنب أو انقاصاً له إنما هو علاج للمخطئ لكف أذاه عن الناس، وكف أذى الناس عنه، والسجن عبارة عن تصفية نفس السجين، واستئصال أسباب معصيته، ويجب أن يكون السجن إصلاحاً للمذنب بعد تبيان ذنبه».
من جهته، أشار مدير إدارة الشؤون الدينية في المديرية العامة للسجون العقيد محمد الدهيش إلى أنه تم إطلاق سراح 350 سجيناً خلال العام الماضي، بعد تطابق شروط سداد الديون عنهم بواقع 23.5 مليون ريال.
وبيّن الدهيش أن برامج حفظ القران الكريم تؤهل النزلاء للاستفادة من المكرمة الملكية في إسقاط نصف المحكومية أو جزء منها، إذ بلغ عدد حفظة القرآن الكريم 100 نزيل، فيما يدرس 16 ألف نزيل في حلقات التحفيظ، ويتولى تدريسهم 249 معلماً.
وأضاف: «إن 29 ألف دورة علمية ومحاضرة تمت خلال العام الماضي ضمن البرامج التوعوية، كما بلغ عدد البرامج الترفيهية والأمسيات الثقافية ألفا برنامج».
وذكر أن عدد الداخلين في الإسلام بلغ 628 نزيلاً من مختلف الجنسيات، بفضل برامج الدعوة إلى الإسلام والعناية بالمسلمين الجدد، مشيراً إلى أن 26 ألف زائر راجعوا المكتبات المدرجة داخل السجون.
من جهة أخرى، أكد المفتي العام للمملكة رئيس هيئة كبار العلماء رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ أن مسابقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لحفظ القرآن الكريم للبنين والبنات، في دورتها الـ 17 التي تعقد في الرياض، تشحذ الهمم وتقوي العزائم وتعين المسلم على الخير، موضحاً خلال استقباله المشاركين في الجائزة، وأمينها العام الدكتور منصور السميح في الرياض أمس (الثلثاء)، فضل قراءة كتاب الله الكريم، وأهميته للإنسان.
وقال: «أيها الإخوة إذ وفقكم الله وحفظتم كتابه والتحقتم بحلق التحفيظ التي لها الدور الفاعل في توعية الشباب وارتباطهم بكتاب الله، فاشكروا الله عز وجل على هذه النعمة، فهذه الحلقات نعمة من الله أن هيأها لكم تصرفون جل أوقاتكم فيها تعلماً لكتاب الله حفظاً وتلاوةً وتجويداً، فالقرآن يزكي الأخلاق والنفوس، وكلما قرأه المسلم وحفظه ازداد قرباً من الله، والذنوب والمعاصي تحول بين العبد القرآن، والمسلم يحفظ القرآن ويؤمن به ويعمل به ويتلوه ويتأدب بآدابه ويتأسى بأخلاقه».
وأضاف، «إن حِلق القرآن الكريم أخرجت الخطباء، وأئمة المساجد والحرمين الشريفين، والقرآن الكريم إفتاء لكل علم وتيسير لكل خير، ومن تلاه واعتنى به فتح له أبواباً واسعة وازداد علماً ومعرفة وحسن تلاوة وحسن أداء»، مثمناً جهود وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في هذا الجانب.
من جهته، قدّم السميح شكره إلى المفتي على استضافته للمشاركين وتقديم النصح والتوجيه لهم وتحفيزهم على إتمام حفظ القرآن الكريم، موضحاً أن جائزة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، لحفظ القرآن الكريم وتلاوته وتفسيره من أهدافها التشجيع على حفظ القرآن الكريم، إذ يحوي نظامها إتاحة المشاركة في أكثر من مرة حتى يستمر الشاب والفتاة في حفظ القرآن، وتمنح الفرص للمشاركة في الفرع الذي لم يسبق أن اشترك به الحافظ من قبل.

الخطيب لـ"مواطن" طلب نقل زوجته : لا تستجدِ حقوقك.. أنا وُضِعْت لخدمتك

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريلَ 2015م
اضغط هنا

عرعر - خالد المضياني
طالب وزير الصحة أحمد الخطيب أحد المواطنين بعدم استجداء حقوقه وطلباته التي تحرص عليها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل على إيجاد 4 آلاف فرصة نقل و 2600 وظيفة وفتح 4400 سرير.
وقال وزير الصحة على هامش حفلة افتتاح مشاريع صحية في منطقة الحدود الشمالية أمس، للمواطن الذي رمى «عقاله» طالباً نقل زوجته من منطقة: «أنا وُضِعت لخدمتك وخدمة أي مواطن، فتوصيات الحكومة وتشديدها على خدمة أي مواطن في أي مكان من الدولة وتحقيق طموحاته وتطلعاته واجب».
وبيّن أنه لم يسبق له رفض مقابلة الصحافيين في القصيم، وأضاف: «أنا لم أرفض مقابلة الصحافيين، فهم شركاء لنا في عملنا، ونحن نسعى إلى توصيل رسالتنا عبرهم، ولكن في ذلك اليوم أنا حضرت لاجتماع، ولم يكن مدرجاً لقائي معهم، ولكنه أُخرج بطريقة غير واقعية».
وتابع: «أنا لي في كرسي الوزارة ستة أسابيع، وكانت أول رسالة تلقيتها من خادم الحرمين الشريفين التسريع في افتتاح المشاريع ومعالجة المتعثرة منها».
وأفاد بأن المشاريع المتعثرة والمتأخرة شكّلت تحدياً كبيراً، كما هو الحال في مستشفى الولادة والأطفال في عرعر.
وبيّن أن الزيادة السريرية في منطقة الحدود الشمالية سترتفع إلى 1500 سرير خلال الأعوام الأربعة المقبلة لتبلغ الزيادة 1310 أسرّة، بمعدل 2.5 سرير لكل 1000 مريض، وهو الحد العالمي المسموح به والمتعارف عليه، مبيناً أن توافر الأطباء والاختصاصيين والكوادر الطبية الجيدة يقلل من هجرة المواطنين إلى المناطق الأخرى.
ولفت إلى أنه سيتم إعلان مشاريع ضخمة جداً، ومنها مختبر متخصص عالمي في الرياض بكلفة 350 مليون ريال. وقال: «الأخطاء الطبية والتأمين على الأطباء هو نظام عالمي»، مشيراً إلى أن الوزارة تسعى إلى اختيار طاقم طبي على مستوى عالٍ وبأفضل المستويات.
من جهته، أطلق أمير منطقة الحدود الشمالية الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بن مساعد عدداً من المشاريع الصحية، بحضور وزير الصحة أحمد الخطيب، منها مستشفى النساء في عرعر بسعة 300 سرير، وخطة تشغيل مدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز الطبية لخدمة المناطق الشمالية بكلفة 600 مليون ريال، بطاقة تشغيلية تبلغ 500 سرير خلال العام المقبل.
وأوضحت وزارة الصحة في بيان صحافي صدر أمس، أنه تم الانتهاء من تنفيذ عدد من المشاريع الصحية بكلفة 700 مليون ريال، ومنها مستشفى النساء والولادة والأطفال في عرعر بسعة 300 سرير، ووحدة العناية الفائقة للأطفال حديثي الولادة بسعة 42 سريراً، ومبنى للطوارئ والعناية المركزة مع التجهيز.

220 يتيمة يستفدن من خدمات "تمكين"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 ابريل 2015م
اضغط هنا

الدمام – منيرة الهديب
أدرجت جمعية الأيتام بالمنطقة الشرقية (تمكين) 220 فتاة، في قائمة المستفيدين من خدماتها. وتختص الجمعية بتقديم الرعاية المادية والمعنوية للأيتام من ذوي الظروف الخاصة. كما وقعت مع عدد من المراكز التدريبية وشركات التوظيف لتقديم الخدمات لهن. وأسهمت «تمكين» منذ تأسيسها بالمنطقة قبل ثلاثة أعوام، في دعم ومساندة الأيتام ذوي الظروف الخاصة، وتوفير الرعاية الشاملة لهم اجتماعياً، وتعليمياً، وصحياً، وتربوياً ونفسياً ودمجهم في المجتمع. فيما بلغ عدد المستفيدين من خدمات الجمعية 500 مستفيد ومستفيدة.
وكشف المدير العام للجمعية خالد الخان، عن توسيع خدمات «تمكين»، التي تنطلق من أربعة مراكز تدريب لتشمل الأيتام من الفتيات، وعدم اقتصارها على الشبان. وقال: «إن الجمعية أبرمت اتفاقاً أخيراً مع شركة «طيف العربية للتعليم والتدريب التقني»، لتقديم دورات تدريبية أكاديمية ومهنية للمستفيدات من الجمعية».
وأضاف الخان: «تقدم جمعية «أيتام» الشرقية عدداً من خدمات الرعاية المعنوية والمادية منها خدمات الابتعاث الخارجي، والإعانة على الزواج، والتأهيل العلمي، وتوفير السكن، والتدريب المهني، إضافة إلى خدمات السلة الغذائية والحج والعمرة والتأمين الطبي»، مشيراً إلى أن الجمعية تستعد لتدشين موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت خلال الأيام المقبلة. وكانت «تمكين» أعلنت في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، عن إنشاء مركز خاص للأيتام، إلى جانب وقف خيري. وتقدم الجمعية سبعة برامج خيرية، وهي: «صناع الأمل»، الذي يستهدف معالجة منظومة القيم الإنسانية لدى الأيتام، وتحويلهم من فكرة الأخذ إلى العطاء، وبرنامج «الأسر الحاضنة»، الذي يعمل على تأهيل الأسر الحاضنة، أو التي ترغب في احتضان الأيتام ذوي الظروف الخاصة، لتكون بيئة مُثلى لتنشئة الأيتام تنشئة أخلاقية وعلمية على أعلى المستويات، وبرنامج «رحماء» الذي يعمل أيضاً على تأهيل نخبة من المشرفين الاجتماعيين من الموظفين والمتطوعين ذوي السمات الاجتماعية المناسبة لرعاية الأيتام وفق أعلى معايير التأهيل.
ويشمل التدريب داخل البلاد وخارجها. إضافة إلى برنامج «سواعد»، الذي يستهدف رفع جدارات الأيتام الفنية والأخلاقية وتعزيز سماتهم الشخصية، وبرنامج «تآخي»، المختص بتأهيل إخوة متطوعين ذوي إيمان بالتطوع.

"الشورى" يسقط توصية بتعيين "سفيرات" .. ويوصي بدعم "الفنون" لكبح "الغلو"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 أبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
أسقط مجلس الشورى السعودي أمس توصية تقدمت بها العضو لبنى الأنصاري للمطالبة بتعيين نساء في مناصب قيادية، خصوصاً سفيرة ووزيرة. وأوضح رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس خضر القرشي أن وزارة الخارجية أكدت في

رد رسمي أنها لا تمانع في ذلك، لكن التعيين يتم وفق ضوابط وآليات جدارة محددة، وليس لأنها امرأة. وقالت العضو ثريا العريض إن مسؤولين في وزارة الخارجية السعودية أكدوا لها أن تمكين المرأة سيتم «بقرار حازم، دون إثارة زوابع». (للمزيد).

واستعان القرشي بالدكتورة العريض لتبرير رفض توصية الأنصاري، فأبدت أسفها لمعارضة توصية قالت إنها معها قلباً وقالباً. وأضافت: «أنا في وضع شائك، إلا أن منصبي الشوري يفرض عليّ عدم الانحياز لفئة النساء»، وأشارت إلى ما دار بينها ومسؤولين في وزارة الخارجية ذكرت أنهم أكدوا لها أن «تمكين المرأة سيتم دون إثارة زوابع وبقرار حازم، كما حدث في (تعيين عضوات) الشورى».

وأكد القرشي أهمية المرأة وأخذ مكانها الطبيعي في وزارة الخارجية. وأضاف أن الوزارة أجابت عن تساؤلات اللجنة في شأن تعيين المرأة في السلك الديبلوماسي، بأنهن يعملن على رتب تبدأ من المرتبة الرابعة وحتى الـ 13، كما أن لديها موظفات ديبلوماسيات في وظيفة ملحق وسكرتير ثانٍ، إضافة إلى متحدثة باسم المملكة في الأمم المتحدة، مؤكداً أن عدد النساء في الوزارة ارتفع بشكل كبير خلال السنوات الماضية. وأضاف: «لا خلاف بين المرأة والرجل، الوزارة لديها خطة زمنية والتعيين سيتم وفق المتاح والشواغر».

إلى ذلك، عزا العضو اللواء عبدالله السعدون الغلو في المجتمع إلى نقص النشاطات الثقافية والفنية في المملكة، مطالباً بنشرها في كل مدرسة وجامعة ونادٍ. وقال إنها إحدى الوسائل لحماية أبناء وبنات الوطن من المخاطر. وأجمع أعضاء المجلس في جلسة أمس (الثلثاء) على ضرورة دعم جمعية الثقافة والفنون مالياً وإدارياً، كي تقوم بالدور المطلوب.

وهذه ليست المرة الأولى التي يربط فيها أعضاء الشورى انتشار الفكر المتطرف لدى السعوديين بقلة المناشط الثقافية والفنية، إذ طالبت الدكتورة لطيفة الشعلان في جلسة للشأن العام السرية الشهر الماضي (حصلت «الحياة» على نسخة من مداخلتها) بإقامة مناشط ثقافية وفنية في مدن المملكة كافة، مع توفير الحماية المطلوبة لها من فوضى «الاحتساب»، مؤكدة أنها سلاح مهم ضد فكر التطرف والتعصب والانغلاق.

وأيّد رئيس اللجنة الإعلامية في المجلس الدكتور أحمد الزيلعي رأي اللواء السعدون حول ضرورة فتح الأبواب للمناشط الثقافية والفنية لحماية المجتمع من مخاطر المخدرات والغلو والإدمان على الأجهزة الإلكترونية، بما فيها من غث وسمين.

• قضاة محاكم" ينجزون 14 ألف قضية • حقوقية" و• جنائية" في جلسة واحدة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 أبريل 2015م

اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي

علمت «الحياة» أن القضاة السعوديين في المحاكم أنجزوا 6113 قضية حقوقية خلال جلسة واحدة فقط لكل قضية، فيما أنجزت 8862 قضية جنائية في جلسة واحدة، وذلك وفق متوسط جلسات الضبوط للقضايا المنجزة، على رغم أن عدد القضاة والمساعدين القضائيين لا يتجاوز 2200 قاضٍ ومساعد.

وأوضحت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن القضاة أنجزوا خلال جلستين فقط 91109 قضايا في مقابل النظر في 117.640 قضية جنائية تنجز خلال جلستين، مشيرة إلى إنجازهم 357743 قضية حقوقية خلال ثلاث جلسات، في مقابل إنجاز 69795 قضية جنائية خلال نفس المدة.

ويأتي ذلك في الوقت الذي استحدثت إدارة تقنية المعلومات في وزارة العدل ثلاث مؤشرات جديدة لمتوسط إنجاز القضايا الحقوقية والجنائية في جميع المحاكم، ومقارنة سرعة تنفيذ عدد الطلبات لقضية في المحاكم خلال سنة، وكذلك سرعة التنفيذ لعدد الطلبات المنتهية والمبالغ المطلوبة خلال سنة، بهدف مساندة القضاة والباحثين القضائيين والمسؤولين والموظفين العدليين في متابعة العمل وبناء الخطط وتقييم الأداء العام والتفصيلي.

وبحسب الإحصاء الحديث، فإن القضاة أنجزوا خلال أربعة أيام 80341 قضية حقوقية، في مقابل 16952 قضية جنائية خلال نفس المدة، كما أُنجزت 65902 قضية حقوقية على مدار خمس جلسات، وفي نفس المدة أنجزت 2617 قضية. وفي ست جلسات أُنجزت 7916 قضية حقوقية في مقابل 5589 قضية جنائية خلال نفس المدة، بينما أُنجزت 1434 قضية حقوقية خلال أكثر من ست جلسات، وأنجزت 13909 قضايا جنائية في أكثر من ست جلسات.

من جهة أخرى، كشف إحصاء حديث صادر عن وزارة العدل عن استرداد محاكم ودوائر التنفيذ في المملكة منذ مطلع العام الماضي أكثر من 46 بليون ريال لأصحابها بالقوة الجبرية من خلال 146785 طلباً تنفيذياً.

وأكدت «العدل» أمس، أن المبالغ المستردة هي أحكام حقوقية متعثرة (شيكات، وكمبيالات، وسندات قبض)، إضافة إلى أحكام أخرى متنوعة شملت أموالاً وعقارات ثابتة ومنقولة، مشيرة إلى استرداد المحكمة التنفيذية في جدة 13.591.915.203 ريالات منذ العام الماضي حتى الآن، منها 2.572.452.174 ريالاً خلال العام الحالي.

وأشارت إلى استقبال «تنفيذية جدة» 17034 طلباً تنفيذياً خلال العام الماضي، بينما تلقت العام الحالي 4654 طلباً تنفيذياً، مؤكدة أنه منذ أن استهل قضاء التنفيذ أعماله بعد صدور نظام التنفيذ وسريان العمل به ولائحته التنفيذية في عام 1434هـ، وهو يمثّل ذراعاً قوية للقضاء الشرعي، ويعزز من مكانته، ويحفظ هيبته، ويجسّد واقعاً للعدالة الحازمة التي تسعى بقوة إلى إيصال الحقوق إلى أهلها.

"نزاهة" و"الشؤون الإسلامية" تعززان مكافحة الفساد بمشاركة الائمة والخطباء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 أبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1037191

الدمام – إبراهيم الشيبان

وضع فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المنطقة الشرقية بالتعاون مع الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (نزاهة)، محاور رئيسة تدعو للعمل على فهم كامل للفساد الإداري والمالي حتى لا يقع فيه أحد منسوبي الفرع من الائمة والخطباء او الموظفين من دون أن يعلم.

وافتتح الفرع أمس، حواراً موسعاً في ندوة حول "تعزيز مفهوم النزاهة ومكافحة الفساد" في مقر فرع الوزارة بمدينة الدمام، وناقش إمكان تطبيق النزاهة ومكافحة الفساد على أرض الواقع، بحضور مدير عام فرع وزرة الشؤون الاسلامية الشيخ عبدالله بن محمد اللحيدان.

وفند الشيخ يوسف الدوهان مدير ادارة متابعة تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد في الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، أنواع الفساد، الذي حدده بالفساد الإداري والفساد المالي، وقال إن الفساد الإداري هو الاخلال بكل ما أوكل لك من سلطة، أو استغلال واستبداد السلطة، محذراً من الوساطة التي هي نوع من أنواع الفساد الإداري، اما الفساد المالي فهو كل انحراف مالي بحوزة الموظف.

وأكد الدوهان أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد مسؤولية الجميع، منبها من غياب ثقافة الإبلاغ عن المفسدين وهو لا يعلم هذا الموظف أن التستر نوع من المخالفات التي يجرم عليها كفساد اداري من قبل "نزاهة"، مشدداً على أن العمل الذي تأخذ عليه مقابل هو امانة في عنقك، الى جانب اسرار العمل.

وعرج الدوهان، على آثار الفساد والتي بين انها تعيق عجلة التنمية في الوطن، ويوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويتضاءل الولاء للوطن ومردود العمل على الفرد، الى جانب انتهاك حقوق الانسان.

وأفاد الشيخ اللحيدان، أن هذه الندوة موجهة لجميع موظفي الفرع وتشمل جميع منسوبي الوزارة في المنطقة ومنسوبي المساجد من خطباء وأئمة لتعزيز مفهوم النزاهة ومكافحة الفساد.

على شرف سلطان بن سلمان

أمير القصيم يفتتح مركز رعاية الأطفال المعوقين بالرس

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1037223

الرس سليمان اللزام

على شرف صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة ورئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين يرعى صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، اليوم (الأربعاء) حفل افتتاح مركز رعاية الأطفال المعوقين بمحافظة الرس، بحضور عدد من المسؤولين والأعيان والأهالي على مستوى المنطقة وهو المشروع الذي تكفل بإنشائه خالد البلطان على نفقته الخاصة بتكلفة إجمالية تجاوزت عشرة ملايين ريال.

ورحب محافظ الرس محمد بن عبدالله العساف بصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز وسمو أمير منطقة القصيم الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز مقدراً لسموهما هذه الرعاية الكريمة لهذه الفئة الغالية على نفوس الجميع متمنياً أن يحقق هذا المركز أهدافه خدمة لكافة أبناء المحافظة والمنطقة عموماً.

وقدم مدير جمعية المعوقين بالرس يحيى بن عبدالله العلولا شكره لكافة المسؤولين وعلى رأسهم سمو الأمير سلطان بن سلمان وسمو الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود على رعايتهم ودعمهم لأبنائهم خصوصاً هذه الفئة العزيزة على قلوب كافة أبناء المجتمع داعياً المولى العلي القدير أن يكتب خطواتهم وأن يبارك في جهودهم وأن ينفع بهذا المركز وغيره من المراكز الفئات المحتاجة من أبناء الوطن.

في دراسة رفعتها خبيرة اقتصادية للشورى ووزارة العمل

مطالبات بمنح المرأة العاملة 26 أسبوعا إجازة وضع وأمومة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150408/Con20150408763876.htm

زين عنبر (جدة)

أوصت خبيرة اقتصادية متخصصة في شؤون المرأة العاملة بزيادة إجازة الوضع في نظام العمل، بحيث تكون 12 أسبوعا بدلا من (10)، ومنح المرأة العاملة إجازة أمومة قدرها 14 أسبوعا.

جاء ذلك في دراسة تم رفعها إلى مجلس الشورى ووزارة العمل، أوضحت فيها أن مجلس الوزراء أقر مؤخرا تعديلات في بعض مواد نظام العمل سمحت للمرأة العاملة بعشرة أسابيع في حالة الوضع توزعها كما تشاء بحد أقصى 4 أسابيع

قبل الولادة، كما يحق لها زيادة 30 يوما بعد الإجازة بدون أجر دون أن يؤثر ذلك على إجازتها السنوية مدفوعة الأجر، وزيادة عدة المرأة المتوفى زوجها إلى 4 أشهر وعشرة أيام.

عن هذه الدراسة تقول الدكتورة بسمة مصلح عمير المدير التنفيذي لمركز السيدة خديجة بنت خويلد في الغرفة التجارية الصناعية بجدة «نشكر الجهود الحثيثة التي تعمل عليها وزارة العمل لتعزيز مساهمة المرأة السعودية في التنمية الوطنية، ولكن تظل الحاجة قائمة لعدد من التعديلات لأن المملكة تعتبر من أقل الدول عالميا في إجازة الوضع التي تمنح للمرأة العاملة، فيما أقرت منظمة العمل الدولية منحها 12 أسبوعا إجازة وضع، وأوصت بـ14 أسبوعا إضافيا بعد الولادة (إجازة أمومة)، مشيرة إلى أن الدول الاسكندنافية تعد من أفضل الدول في العالم التي تمنح إجازة أمومة للمرأة العاملة مدتها عامان بأجر كامل.

وبينت أن الدراسة تضمنت عدة مقترحات من أجل الحفاظ على النسيج الاجتماعي ومساعدة المرأة العاملة على إيجاد التوازن بين واجباتها الأسرية ومشاركتها في التنمية الوطنية، حيث اقترحت في ما يتعلق بإجازة الوضع والأمومة أنه في حال قضت العاملة أقل من عام في المنشأة يحق لها إجازة وضع لمدة 12 أسبوع بواقع 50% من الراتب يتحملها القطاع الخاص، ومن ثم إجازة أمومة لمدة 14 أسبوعا بنصف راتب على أن تتحملها الدولة، وفي حال قضت العاملة أكثر من عام في المنشأة يحق لها إجازة وضع لمدة 12 أسبوعا براتب كامل يتحمله القطاع الخاص، وإجازة أمومة لمدة 14 أسبوعا براتب كامل تتحمله الدولة.

كما أوصت الدراسة بمعالجة وضع المرأة الحامل بأكثر من طفل، ففي حال أنجبت أكثر من طفل في نفس الحمل، يحق لها إجازة وضع لمدة 12 أسبوعا براتب كامل إذا قضت أكثر من عام في عملها، وبنصف الراتب إذا كانت مدة عملها أقل من عام، يتحمله القطاع الخاص، ومن ثم إجازة أمومة لمدة 20 أسبوعا براتب كامل إذا قضت أكثر من عام في العمل أو نصف راتب إذا كانت مدة عملها أقل من عام، على أن تتحمله الدولة.

وأشارت د. بسمة إلى أن الدراسة تضمنت مقترحات بنود لتعديل ما بعد إجازة الوضع والأمومة، بحيث يحق للموظفة الاختيار بين أن تعود لعملها بدوام كامل أو أن تغير دوامها من دوام كامل إلى دوام جزئي أو أن تعمل عن بعد - إذا وافق ذلك طبيعة عملها - لمدة 6 أشهر بالتفاهم مع المنشأة، وفي حال رغبت الموظفة مباشرة عملها بعد إجازة الوضع أو خلال إجازة الأمومة يتم إعطاؤها راتبا كاملا أو جزئيا حسب نوعية دوامها، واستمرار احتساب الموظفة في فترة إجازتها للوضع والأمومة في نسبة السعودة بالمنشأة، كما يشمل ذلك فترة 6 أشهر ما بعد إجازة الأمومة في حال كان عملها جزئيا أو عن بعد.

ولكل موظفة الحق في الحصول على إجازة أمومة بكامل أو نصف الراتب على حسب سنين العمل ونوعية الدوام وذلك لثلاث مرات كحد أقصى خلال فترة عملها في القطاع الخاص، وفي حالة الوضع لأكثر من ثلاث مرات لا يحق لها سوى إجازة الوضع لمدة 12 أسبوعا براتب كامل يدفع من قبل الدولة.

وطالبت الدراسة أصحاب العمل الذين تعمل في منشآتهم عاملات لديهن عشرة أطفال فأكثر تقل أعمارهم عن ست سنوات، بتوفير مكان مناسب وعدد كاف من المربيات لرعاية الأطفال بدلا من اشتراط وجود حضانات الأطفال للمنشأة التي تعمل بها 50 عاملة، أو إضافة ساعة رضاعة لتصبح ساعتين في حال عدم توفير حضانات لأطفال العاملات.

الشورى يطلع على أهداف هيئة الغذاء والدواء

مؤشر أداء يوضح موقف المهمات المناطة لخلق روح المنافسة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=220002&CategoryID=3

الرياض: ميساء حسن

15

زار وفد من مجلس الشورى مقر الهيئة العامة للغذاء والدواء بالرياض واطلع على آلية عمل الهيئة، والمهام التي تؤديها في سبيل ضمان سلامة الغذاء والدواء والمنتجات الطبية.
ضم الوفد رئيس اللجنة الصحية في مجلس الشورى الدكتور سطام لنجاوي، ونائبه الدكتور عبدالله العتيبي، والدكتور عبدالرحمن السويلم، والدكتورة حياة سندي، والدكتورة حنان الأحمدي، والدكتور غازي بن زقر، والدكتورة سلوى الهزاع، والدكتورة لبنى الأنصاري، والدكتورة منى آل مشيط، وذلك بحضور الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور محمد بن عبدالرحمن المشعل، ونائب الرئيس التنفيذي لقطاع الدواء الدكتور إبراهيم الجفالي، ونائب الرئيس التنفيذي لقطاع الغذاء المكلف المدير التنفيذي للرقابة على الأسواق المحلية الدكتور محمد الناصر، ومساعد الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المشتركة المهندس صالح الهذلول، ومساعد الرئيس التنفيذي للتخطيط وتقنية المعلومات المهندس فلاح المطيري، وعدد من منسوبي الهيئة في مختلف القطاعات.
شملت الزيارة جولة في أقسام وإدارات الهيئة، بدءا بقطاع التخطيط وتقنية المعلومات الذي يتولى دورا مهما في تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين والمقيمين، من خلال موقع الهيئة على الإنترنت، وتطبيقات الأجهزة الذكية والهواتف المتنقلة بأنظمة التشغيل كافة.
وشاهد الوفد عرضا مرئيا عن موقع الهيئة الإلكتروني والأنظمة والإجراءات المتبعة لتسهيل استفادة المواطن والمقيم من الخدمات التي يوفرها، من دون تكبد عناء الحضور إلى مقر الهيئة، كما تم استعراض طريقة تقديم البلاغات عن المنتجات المخالفة عبر تطبيقات الهواتف الذكية.
وجرى تقديم عرض حول الأنظمة الداخلية في الهيئة التي تضمن جودة عمل الإدارات والأقسام من خلال وضع مؤشر أداء لكل قطاع يوضح إتمام المهام المناطة بكل إدارة بهدف خلق روح المنافسة وإنجاز الأهداف في الوقت المحدد، كما تم التطرق إلى الخطط الاستراتيجية التي تستمر حتى نهاية عام 2016، والأهداف القصيرة والبعيدة المدى وتحديد موعد لإنجازها.
واطلع أعضاء الشورى في قطاع الغذاء على عرض عن كيفية فسح المنتجات الغذائية المستوردة، في منافذ المملكة البرية والجوية والبحرية وفحص العينات بواسطة مختبرات مختصة ومجهزة بأجهزة متطورة وعالية الدقة بتلك المنافذ.
واستعرض نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الدواء الدكتور إبراهيم الجفالي آلية العمل في تسجيل وفسح الأدوية ومنتجات التجميل المستوردة والمحلية وتجديد الشهادات الخاصة بها، مؤكدا حرص الهيئة على تطبيق أدق المعايير لذلك، مع وجود لائحة منشورة على موقع الهيئة موضحا بها الأنظمة والشروط كافة.
وتحدث عن الأنظمة واللوائح التي تتضمن عقوبات صارمة على المخالفين، مشيرا إلى أن الأنظمة معممة على جميع المصنعين والموردين للتقيد بها وإدراج منتجاتهم وتسجيلها من خلال النظام.
المشعل: نظام منتجات التجميل يمنع التلاعب
أكد الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور محمد بن عبدالرحمن المشعل، بأن الموافقة على صدور نظام منتجات التجميل يأتي تأكيدا على حرص القيادة الرشيدة على ضبط هذه المنتجات وفق نظام دقيق يمنع العشوائية أو التلاعب، وهو ما يحقق سلامة المستهلكين من المواطنين والمقيمين.
وأضاف: "إن صدور النظام يأتي ضمن حزمة من الأنظمة والتشريعات التي سعت الهيئة لإيجادها، رغبة منها في سد القصور والفراغ التشريعي من خلال بناء نظام رقابي لهذه المنتجات، خصوصا أن سوق هذه المنتجات في المملكة ينمو بنسبة 10% سنويا".
وأشار المشعل إلى "أن النظام يهدف إلى توفير الآليات التي تساعد في ضمان سلامة ومأمونية هذه المنتجات من خلال توفير الأداة النظامية التي تسمح بتطبيق العقوبات على المخالفين، ويتولى تنظيم مصانع ومستودعات منتجات التجميل المحلية، إضافة إلى تداول هذه المنتجات، وإلزام جميع المنتجين لهذه المواد بإدراج بياناتهم الكاملة، ما يساعد على التحقق من مطابقتها لمواصفات السلامة وسحب المنتجات غير المطابقة قبل تسويقها".

بيش.. رواتب عمال النظافة تراكم النفايات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=220040&CategoryID=5

جازان: خضر الخيرات
لليوم الثالث على التوالي يستمر توقف عمال النظافة ببلدية محافظة بيش بمنطقة جازان عن العمل مطالبين بصرف رواتبهم المتوقفة منذ أكثر من ثلاثة أشهر، حيث تجمع العشرات منهم أمس أمام مبنى البلدية مطالبين الشركة المشغلة لمشروع النظافة بالمحافظة بصرف رواتبهم، فيما تكدست النفايات في شوارع وحاويات المحافظة وقرها وبدأت الروائح الكريهة تنشر من أكوام القمامة. فيما أبدى سكان المحافظة انزعاجهم من تراكم النفايات أمام منازلهم مطالبين باتخاذ حلول سريعة حيال الأمر خوفا من انتشار الأمراض لا سيما فيما يتردد عن ظهور حالات مصابة بمرض حمى الضنك في المحافظة. من جانبه، أوضح للوطن رئيس بلدية بيش المهندس هادي دغريري أن تجمع العمال يأتي من باب الاستعانة بالبلدية لإنصافهم من الشركة المشغلة التي لم تصرف رواتبهم، مؤكدا أن خلاف الشركة المشغلة مع العاملين بها يعود لمكتب العمل، لافتا إلى أن إدارته تسعى لإيجاد حلول عاجلة لعودة العمل والتخلص من تراكم النفايات.

استهداف المرأة لتتمكن من تدريب الطالبات

"التدريب التقني": مختصون عالميون لتشغيل20 كلية.. وتأسيس 38 معهدا لتأهيل السجينات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 19 جماد الاول 1436هـ - 8 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/08/article_947472.html

رانيا القرعاوي من الرياض
قال الدكتور علي بن ناصر الغفيص محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، إن المؤسسة تعتزم تشغيل 20 كلية في 2015 م مع مختصين عالميين إلى جانب 24 كلية افتتحتها في 2014م، بخلاف تأسيس برنامج لتأهيل السجناء والسجينات ممن تصل محكومياتهم إلى 15 عاما فأكثر، من خلال 38 معهدا داخل السجون لتدريبهن على المهارات المختلفة التي تزود مهاراتهن للعمل سواء من داخل السجن أو خارجه. وأشار إلى أن المؤسسة تعتزم تدريب إناث ليصبحن مدربات على البرامج المتخصصة بتقنية المعلومات ليستطعن تدريب الفتيات الراغبات في الالتحاق بالمؤسسة، ونقل المعلومات والخبرات لهن، مبينا أن سوق العمل ومهارات العامل من شأنها أن تحدد الراتب الذي يتقاضاه، حيث إن المؤسسة لا تتدخل في تحديد الرواتب للجهات التي تتعاقد مع الخريجين.
وبين أمس خلال تدشينه أكاديمية هاينا العالمية للمعلومات بمقر كلية الاتصالات والمعلومات وبالتعاون مع شركة هواوي لتقنية الاتصالات والمعلومات أن الشهادة الاحترافية تعد ذات أفضلية عن نظيراتها الأكاديمية، حيث إنها تشير إلى امتلاك

حاملها للمهارات والخبرات المطلوبة لمزاولة العمل وهو ما تعمل المؤسسة على دعمه والتوسع فيه من خلال افتتاح عدد من كليات التقنية والمعاهد العالية.
وأشار إلى أن هواوي اختارت السعودية كثاني بلد بعد سنغافورة لافتتاح الأكاديمية التابعة لها، باتفاقية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في جدة والرياض وتعتزم التوسع مستقبلا في جميع كليات التقنية، حيث قامت بتأهيل 20 شابا سعوديا ليقوموا بتدريب غيرهم، وتستهدف الاتفاقية منح 500 رخصة في أول سنة لما لمسته من تطلع السوق السعودي لكوادر في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتعتزم توظيف أول 500 سعودي حاصل على الرخصة في شركاتها لتحقيق نسبتها من التوطين.
وذكر أن الشراكة القائمة بين المؤسسة وشركة هواوي تأتي امتدادا للشراكات المبرمة بين المؤسسة وكبرى الشركات الرائدة في عدد من المجالات التخصصية وذلك بهدف تطوير مستوى جودة تدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها على أحدث التقنيات العالمية للارتقاء بمستوى مهارات الشباب السعودي واستفادتهم من الخبرات الدولية، ما سيمكنهم من المنافسة في سوق العمل والحصول على فرص عمل مناسبة بعد تخرجهم.

مخرجات التعليم لا تتواءم مع سوق العمل

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25804

علي الخبتي

أريد أن أطرح في البداية هذا السؤال الكبير الذي لا أزعم أنني أعرف إجابته ولا أظن أننا نستطيع الحصول من الجامعات على شواهد تمثل إجابات مبنية على حقائق من الواقع لهذا السؤال هو: هل تمثل التخصصات التي ندرِّسها في جامعاتنا مجالات سوق العمل؟ بمعنى أدق: هل ندرس في جامعاتنا مهارات المجالات التي يتضمنها سوق العمل؟ هذا يتطلب منا أن نعرف بدقة مجالات سوق العمل والمهارات التي يتضمنها كل مجال.. هل نحن في الحقيقة، وبالشواهد والأدلة، نعرف كل ذلك؟ سأغامر بالقول إننا لا نعرف مجالات سوق العمل بدقة. وتبعا لذلك فنحن لا نعرف المهارات التي يتضمنها كل مجال. لذلك فإن ما ندرِّسه - أو كثير منه - في جامعاتنا في واد وسوق العمل في واد آخر.. تريدون الدليل؟
هل كل الذين يتقدمون للشركات والمؤسسات طلبا للعمل تقبلهم تلك الشركات وتلك المؤسسات؟ الجواب.. لا.. والسبب كما ذكرت أننا لا نعرف بدقة مجالات سوق العمل. يحسب لوزارة التعليم انتشار الجامعات في مناطق المملكة ومحافظاتها، فقد كان ازدحام الطلاب في السابق من كل مناطق المملكة على جامعات المدن الرئيسية، وكان ذلك كافيا ليسبب ثلاث مشاكل: قلة احتمالية قبولهم، وازدحام المدن الكبيرة، وتكبد الطلاب السفر إلى المدن للبحث عن مقعد في الجامعة. فانتهت هذه المشكلات الثلاث. والآن وبعد أن انتهينا من حل مشكلة الكم لا بد أن نلتفت إلى مشكلة الكيف، هذا ليس خيارا إنه اضطرار. أعرف أن الجامعات الآن أمام مشكلتين رئيسيتين تقفان أمام ملاءمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل. المشكلتان هما: الأستاذ الجامعي الذي لا نحتاج تخصصه، والقسم الذي لم تعد الحاجة قائمة إليه.. ماذا نعمل إذن؟ أما ما يتعلق بالأساتذة الذين لم نعد نحتاج تخصصهم فنرسلهم مرة أخرى في برنامج معروف اسمه بعثة ما بعد التخرج Post Graduate Studies لإعادة تأهيلهم في التخصصات التي نحتاجها. هذا الحل يحل لنا المشكلة الثانية تلقائيا، حيث يتم استبدال الأقسام التي لم نعد بحاجة إليها بأقسام الجديدة.. هذا الحل هو بما فيه من تكلفة أوفر بكثير من استمرارنا في تخريج من لا يحتاجهم سوق العمل. الإصرار على الإبقاء على أقسام لا نحتاجها من أجل عيون الأساتذة الذين يعملون فيها وسوق العمل لا يحتاج تخصصاتهم وبسبب منافحة وحرب هؤلاء الأساتذة على الإبقاء على أقسامهم من أجل الحفاظ على أنفسهم، فيه تفضيل على مستقبل الطلاب ومستقبل الوطن. والاقتراح الذي طرحته هنا يوازن بين مصلحة الوطن ومصلحة الأفراد.. خذوا هذا المثال من الولايات المتحدة.. فقد استدعى الرئيس أوباما سوزن هكفيلد رئيسة جامعة MIT السابقة وحدد لها المهمة واستعانت بفريق مكون من أكاديميين وأعضاء من الحكومة وأعضاء من الصناعيين ونجحت في مهمتها بعمل الآتي:

1- تم تحديد المهارات العليا Advanced Skills الجديدة في سوق العمل.
2- كلفت كليات المجتمع بتدريس هذه المهارات لجميع من يعملون في الشركات والمؤسسات كخطة عاجلة ليبدؤوا فعلا بتدريب 500 ألف كل دفعة حتى يتم تدريب كل المستهدفين.
3- كلفت المدارس والجامعات بتضمين تلك المهارات مناهج التعليم العام والتعليم الجامعي كخطة طويلة. بالطبع هذا يقتضي قفل أقسام وفتح أقسام وتدريب أساتذة، ويتطلب قلب التعليم رأسا على عقب من أجل تحقيق المواءمة الحقيقية بين مخرجات التعليم وسوق العمل. مشكلتنا هنا وعدونا الأول هو الوقت. ومشكلتنا التي لا تقل ضراوة وعداوة عن المشكلة الأولى هي اللجان. لماذا لا نتخلص من اللجان؟ سئل ستيف جوبز مدير شركة آبل ومهندسها الأول وراعي نجاحها: كم عدد اللجان في آبل؟ فخَّلق أصبعيه - السبابة والإبهام - لتشكل الصفر باللغة الإنجليزية وقال بلسانه: صفر.. لا يوجد لجنة واحدة في شركة آبل التي يعتمد معظم سكان العالم في تواصلهم على منتجاتها. ولعل هذا واحد من أسباب نجاحها. يكلف شخص بمهمة وعليه أن يقدم مبادرة وخطة مبرمجة بوقت محدد ويصل إلى نتائج تطويرية، وإلا يمسك الباب.. هذا ما نريده هنا.. لماذا لا نبدأ في حل هذه المشكلة، ولعل في الاقتراح الذي طرحته ما يفيد، وألا نشكل لجنة بل نقلد المتميزين والناجحين بتكليف من نرى فيه الكفاءة لهذا المشروع وفق الخطوات التي حددها ستيف جوبز تبعا للحكمة القائلة: إذا أردت التميز عليك العمل مع المتميزين واتباع خطواتهم.
وخلاصة القول: إن مخرجات جامعاتنا لا تتواءم مع سوق العمل، ولهذا علينا إغلاق أقسام وفتح أقسام جديدة وإرسال الأساتذة في الأقسام القديمة للتأهُّل في التخصصات الجديدة وفق دراسة علمية نحدد من خلالها مجالات سوق العمل الحقيقية. وألا نشكل لجانا بل نكلف من نثق في كفاءته ونحدد له المهام والوقت والأهداف، وعليه تقديم النتائج والاستعانة بمن يرى.. هنا سنحقق النجاح الذي نأمله في تحقيق المواءمة الحقيقية بين مخرجات التعليم وسوق العمل والتي ستقضي على البطالة وترتقي باقتصادنا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مشكلة البطالة والحاجة إلى عمل تكاملي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/08/article_947413.html

د. مرزوق الرويس

في غالب قوانين سوق العمل، تسعى هذه القوانين في عمل موازنة لسوق العمل حتى لا يغلب طابع أجنبي على محلي فيفقده تميزه ولا محلي على أجنبي فيفقده جودته. نجد أن معظم القوانين تسن لتحديد شكل سوق العمل دون الالتفاف حول القوانين التطبيقية الصارمة التي تضيق حيز التعاملات العملية. قوانين سوق العمل تتمحور في الغالب حول محفزات وظيفية وتطويرية للمهارات والكفاءات، إضافة إلى أنها تستخدم كمدعمات لتقوية نقاط الضعف في هذه السوق. وبالحديث عن سوق العمل فإننا نتحدث عن جميع ما يتمحور حول الأداء الاقتصادي في بيئة قانونية معينة.
وفي سوق العمل السعودية على وجه الخصوص وأسواق العمل الخليجية بشكل عام، نجد أن معظم البيئات القانونية المتعلقة بسوق العمل تتمحور حول تقليل الأثر السلبي لمشكلة البطالة. معظم القوانين تنص على الإحلال في بيئات العمل ما بين الموظف الأجنبي والموظف الوطني "كقانون السعودة"، وقوانين أخرى تنص على معالجة الأثر السلبي لمشكلة البطالة في المجتمع "كقانون حافز"، وقوانين أخرى تسعى جاهدة لتطوير مهارات وكفاءات الموظفين لتقليل تأثير ضغوط الاقتصادات العالمية على الاقتصاد الوطني "كقوانين صندوق تنمية الموارد البشرية". وفيما بين هذه القوانين نجد أن هناك بعض البرامج غالبا ما تكون جزائية تستخدم لفرض آلية معينه لتطبيق القوانين المطروحة.
تعرضت القوانين المتعلقة بالبطالة في المملكة إلى عدة انتقادات معظمها يتمحور حول عدم توافر البديل الوطني المناسب، إضافة إلى عدم جدية الموظف الوطني ومرونة الموظف الأجنبي. وانتقادات أخرى حول عدم فاعلية هذه القوانين في تقليل نسبة البطالة وتأثيرها السلبي في القطاع الخاص، ما سبب عدم توافق بين قطاع الأعمال والمجتمع. فيما تمحورت انتقادات أخرى حول تقليل فرص المنافسة في القطاع الخاص، ما يسهم في التأثير سلبا في الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم

من هذا كله إلا أن قوانين البطالة الحالية ما زالت تسعى جاهدو للتركيز على التحكم في النسبة وليس انخفاضها. والتساؤل الذي يتبادر لنا هل قوانين البطالة وبرامجها فعلا نجحت في التقليل من نسبة البطالة العامة، وأن هذه الانتقادات ليست إلا تبريرات لزيادة أرباح المنظمات الخاصة؟

في إحصائية آخر ثلاث سنوات للبطالة ــ حسب موقع مصلحة الإحصائيات العامة والمعلومات السعودي ـــ فإن نسبة البطالة في عام 2012 كانت 5.5 في المائة من مجموع القوى العاملة مرتفعة إلى 5.6 في عام 2013 ومستمرة في الارتفاع لتصل إلى 5.7 في المائة في النصف الأخير من عام 2014. ولكن نسبة البطالة بين السعوديين كانت في عام 2012 تساوي 12.2 في المائة ونزلت إلى 11.7 في المائة في 2013 وحافظت على هذه النسبة في عام 2014. وبذلك فإن مجموع نسبة البطالة العامة أخذ في الارتفاع التدريجي في الفترة نفسها التي انخفضت نسبة البطالة فيها بين السعوديين. وهذا يقودنا إلى تساؤل أعظم: لماذا انخفضت نسبة البطالة بين السعوديين وازدادت نسبة البطالة العامة لآخر ثلاث سنوات؟

هذا التساؤل يقودنا إلى أن هناك حلقة مفقودة في القوانين المتعلقة بالبطالة. فالمقياس الفعلي لهذه القوانين هو نسبة البطالة العامة وليس عدد الموظفين السعوديين الذين تم توظفيهم في فترة معينة أو نسبة البطالة بين السعوديين فقط. وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة لتوظيف الأفراد السعوديين إلا أن نسبة البطالة العامة ما زالت مرتفعة ما أدى إلى أن تركيز هذه الجهود بدأ يصب في طريقة تنفيذ القوانين الحالية بدلا من الوصول إلى الهدف من تشريعها.

تكثيف القوانين يعطي مؤشرا واضحا على أن الحل في الإجمال ليس قانونيا. ويستطيع الشخص أن يستدل بالتحايلات على القوانين المطروحة لحل مشكلة البطالة السعودية "كالسعودة المقنعة والتخاذل العملي وتحايلات على تأشيرات العمل". فلنا أن نجد شخصا يتقاضى راتبا شهريا من دون عمل ولكن فقط من أجل تسجيل معلوماته لمنظمة معينة وهو ما يسمى بالسعودة المقنعة. وأصبح طبيعيا لدى آخرين التخاذل في البحث عن عمل أو رفض عمل مقدم له بسبب الدعم المقدم من برنامج حافز. كما يلاحظ البعض التلاعب في عدد تأشيرات العمالة الوافدة الذي بدأت وزارة العمل في السيطرة عليه بقوانين أخرى أدت إلى زيادة تعقيد مشكلة التستر. وبذلك فإن معظم القوانين المتعلقة بالبطالة بدأت تأخذ منحنى حل مشكلة معينة وخلق أخرى مكانها. جميع هذه القوانين تم اعتمادها من أجل ضمان تطبيق القوانين المتعلقة بالبطالة بدلا من التركيز في تقليل نسبتها.

معالجة مشكلة معقدة كالبطالة مثلا غالبا تخضع لدراسة متغيراتها وقياس مؤشراتها الصحيحة كأساس علمي لا جدال فيه. ولكن كثرة القوانين التنفيذية التي تسعى إلى تحديد هذه المتغيرات والمؤشرات والتي لم تكن ذات فاعلية عالية توجد لنا مشاكل أخرى كما حدث في التأشيرات والتستر. حتى نتمكن من التأثير في نسبة البطالة، لابد لنا أن نقبل بأن مشكلة البطالة السعودية هي مشكلة ثقافية اجتماعية وليست فقط سلوكية قانونية. تحتاج هذه المشكلة إلى عمل تكاملي بين جميع المؤسسات المتعلقة بسوق العمل والمجتمع ليس للتأكد من تطبيق قوانين أخرى ولكن من أجل تغيير الثقافة العملية التي تسهم في تبسيط مشكلة البطالة والذي بدوره سيسمح بسن برامج تكميلية قانونية للسيطرة عليها.

فزيادة عدد السكان السريع في العقود الثلاثة الماضية مع قلة برامج تطوير المهارات المقدمة للمواطنين، إضافة إلى الاعتماد على نظام تعليمي لا يوافق إلى حد كبير التطور العالمي، أوجد لدينا مشكلة ثقافية متعلقة بالعمل. هذه المشكلة أثرت سلبا في محوري النجاح اللذين تمحورا حول ثقافة (1) الاعتماد على الغير مسببا ضعفا في النواحي المعرفية العملية (2) وعدم الجدية في العمل مسببا ضعفا في الإخلاص العملي لدى معظم أفراد المجتمع السعودي، إضافة إلى الدعم الاجتماعي لانتهاج العمل الإداري أكثر من العمل الحرفي.

فهذه المشكلة ستستطيع قوانين البطالة ببرامجها من الناحية القانونية والعمل التكاملي الثقافي الاجتماعي من الناحية الثقافية، حل مشكلة البطالة حتى لا تصبح عبئا على المجتمع السعودي والمجتمعات الخليجية. فالناحية القانونية ببرامجها ستسعى لمحاولة التحكم في نسبة البطالة حتى لا تتضاعف ولكنه سيكون من الصعب جدا خفضها بهذه البرامج فقط. فمشكلة البطالة السعودية تحتاج إلى وقفة المؤسسات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية والقطاع الخاص لدعم الثقافة العملية الصحيحة من خلال عدة استراتيجيات لعدة برامج ثقافية تعليمية ومن ثم تطبيقها. وهذا لن يكون في فترة قصيرة بل ستستغرق فترة طويلة ولكن لن تكون في الغالب أكثر من الفترة التي منحت لقانون السعودة لحل مشكلة البطالة. وبالتوفيق بين الجانب القانوني للسعودة مع الجانب الثقافي العملي للمجتمع ستتقلص نسبة البطالة إلى الحد الذي يمنعها من التأثير السلبي في المجتمع والاقتصاد السعودي.

حالة قتل ونحو "10" تعذيب.. بالإضافة إلى 16 "اعتقالاً تعسفياً"

تزايد انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأقلية الروهنجية بـ"أراكان بورما"

المصدر: جريدة الحياة سبق 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م
http://sabq.org/Ev3gde

مشاري الحنتوشي- سبق- الرياض:

كشف تقريرٍ دوري أصدره قطاع حقوق الإنسان بالمركز الروهنجي العالمي GRC عن تزايد حالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قِبل الشرطة المحلية البورمية، ضد الروهنجيا المستضعفين، في أراكان، خلال الشهرين الماضيين.

وبلغت الحالات المرصودة بحسب التقرير، حالة قتل واحدة وما يقرب من 10 حالات تعذيب، بالإضافة إلى 16 حالة اعتقال تعسفي، وذلك عن الفترة من 4 / 2 /2015 إلى 4 / 4 /2015م.

ونقلت وكالة أنباء أراكان ANA تصريحاتٍ لمسؤول قسم الرصد والتوثيق بقطاع حقوق الإنسان بالمركز الروهنجي العالمي؛ "نعيم حسين الأراكاني"؛ أكد فيها أن الأقلية الروهنجية في أراكان تعيش محرومة من كل الحقوق الإنسانية المعترف بها من قِبل الهيئات والمنظمات ذات الاختصاص، وأنها تعاني كل أنواع الانتهاكات التي يتم تجريمها دوليًا.

وأضاف "الأراكاني": "إنه ما من جريمة إنسانية يمكن أو لا يمكن تخيلها، إلا وارتكبت بحق الروهنجيين في أراكان من قِبل الطائفة البوذية بالتواطؤ مع السلطات الحكومية".

وبين "الأراكاني" أن أبرز هذه الانتهاكات التي تتم أخيرًا ضد الروهنجيا سحب ما يعرف بالبطاقات البيضاء من أيديهم تحت تهديد السلاح واستخدام القوة، لمنعهم من المشاركة في حق التصويت خلال الانتخابات القادمة 2015م.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150408/Cartoon201504086385.htm

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 19 جماد الثانى 1436هـ - 8 إبريل 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6183